مجلس فض المنازعات في عقود

الفيديك

The Dispute Settlement Committee for FEDICK Contracts

استاذ مشارك دكتور ربحي احمد عارف اليعقوب

كلية الحقوق/جامعة جرش

الملخص

يعتبر موضوع البحث وهو (مجلس فض المنازعات في عقود الفيديك) من المواضيع المهمة، التي لا بد ان تحاط بقدر كبير من الاهمية ، باعتبار المجلس من آليات الفصل الحديثة والفعالة في القضايا والمنازعات المتعلقة بالانشاءات ، بعيدا عن المحاكم واجراءاتها الروتينية المعقدة ، وقد تناولت هذه الدراسة مجلس فض المنازعات من حيث تعريفه ، وكيفية تشكيله ، وآلية إحالة النزاع إليه ، والقرار الصادر عنه، وحق الأطراف في الاعتراض عليه. كما تناول البحث الطبيعة القانونية لقرار المجلس ، ومدى اعتبار هذا القرار سنداً تنفيذياً، ثم تقييم المجلس وبيان إيجابياته وسلبياته، وأخيراً انقضاء المجلس وانتهاء تعيين الأعضاء فيه . ثم تضمن البحث خاتمة تضمنت مجموعة من التوصيات من أهمها العمل على توعية أطراف التعاقد في المشاريع الإنشائية بهذا المجلس، ودعم الأبحاث المتعلقة بذلك، وإضفاء صفة الإلزامية على قراراته وجعلها إسناداً تنفيذية، وتقليص المدة اللازمة للمجلس لإصدار قراره ، والنص على تنحي الأعضاء في حال استجدت ظروف تؤثر في حياديتهم واستقلالهم، واعتماد مجموعة من الخبراء الأكفاء والمؤهلين قانونياً وفنياً في كل بلد ليتمكن اختيار أعضاء المجلس منهم.

Abstract

This subject is considered as one of the most important subjects due to the new mechanism for settlement of dispute of the constructions contracts, and the effectiveness of these new instruments for such dispute away from the long time and complicated procedures at the courts.

This study deals with the formation of the committee and the description of it, and the mechanism of assignment of the dispute to the committee, and the nature of the decision which the committee issues and the right of the parties of dispute for objection. This study involved with the assessment of the committee (positive and negative). Finally how the committee can be resolved and how the members can be terminated. This study come finally to some recommendations the importance of them, how to aware of how it is important to settle the dispute by this mean, and to give the resolution the force to be executed as any judicial resolutions, and to decrease the time for resolutions issuing, and how to disqualify the members of the committee to be insure of their maturity and how to choose the members according to their expertise.

المقدمة

نتيجة للتطور الكبير الذي نشهده في عقود البناء والتشييد ، وما تتطوي عليه هذه العقود من خصوصية تتمثل في ضخامة رؤوس الاموال التي تتفق في هذه المشاريع ، وطول امد تنفيذها ، وأهمية التنفيذ ضمن المدة المحددة وتنوع آليات تنفيذ هذه المشاريع والتي تختلف من مشروع الى اخر ، وقيام عناصر اجنبية في كثير من الاحيان بالاستثمار خصوصاً في الدول النامية ، وما يصاحب التنفيذ من خلافات كثرة تنشأ بين طرفي العقد ، لتعدد بنود هذا العقد وتعقيدها، وعدم إحاطة العقد بكل ما يتعلق بالمشروع الإنشائي، وما يكتفئ من غموض أو من تقصير في التصميم، أو تغيرات متعلقة بالتنفيذ خارج إطار هذا التصميم بما يقتضي التعديل عليه، أو عدم كفاية المدة الزمنية للتنفيذ وطلب تمديد هذه المدة . كل هذا وغيره قد يترتب عليه ظهور نزاع بين الماقل وصاحب العمل قد ينشأ هذا النزاع أثناء تنفيذ العقد أو عند التسليم الأولي أو أثناء مدة الصيانة (إصلاح العيوب) التي تعقب تنفيذ العقد وحتى التسليم النهائي .

ولأن هذا النزاع يتسم بالتكرار أثناء ارتباط أطرافه بعقد الماقل الذي عادة ما يمتد في الزمان إلى شهور أو سنوات، كما أن طبيعة العلاقة بين طرفي هذا العقد لا تنتهي بانتهاء تنفيذ مشروع معين وإنما تمتد هذه العلاقة إلى مشروعات أخرى قادمة خاصة في عقود الماقل التي يكون فيها رب العمل شخص معنوي مشاريعه كثيرة كوزارة الأشغال، أو البلديات أو المؤسسات العقارية الكبيرة، فيتضح الغاية ليست تسوية النزاعات والخلافات بين طرفي العقد الإنشائي فحسب ، وإنما الغاية أيضاً الإبقاء على العلاقة الودية بينهما . ووجود طرف ثالث يكون قريباً من المشروع ومن أطراف العقد لينهض وبسرعة للتصدي لأي خلاف أو حالة قد تؤدي إلى هذا الخلاف، أو تقديم الاستشارات التي تمنح هذه المنازعات أصلاً، هذا الطرف لا يمكن أن يكون القضاء بما يتسم به من إجراءات روتينية معقدة، وعدم امتلاك للخبرة الفنية التي تساعد على فهم النزاع وتسهيل البت فيه . لذلك لا بد من اللجوء إلى أحد الأساليب البديلة التي تتمثل في التسوية أو التحكيم أو مجلس فض المنازعات .

ولتحقيق الغايات المذكورة أعلاه فإن مجلس فض المنازعات يكاد يكون الطريق الأمثل لتحقيقها . لأنه يتشكل مع بداية تنفيذ المشروع ، ويقوم بمهامه أثناء التنفيذ من خلال إحاطته بهذا المشروع، وزياراته المتكررة واطلاعه على وثاق ومراحل التنفيذ، وتقديم الاستشارة إذا طلبها طرفا العقد، حيث يتم حل الخلافات أولاً بأول . بما لا يؤدي لتراكم هذه الخلافات والتي يؤدي تراكمها واللجوء إلى القضاء إلى تكون حالة عداوية لها تأثير سلبي على تنفيذ المشروع ضمن المدة المحددة عقدياً بما يتنافى أصلاً مع طبيعة العقود الإنشائية . لكل ذلك فقد تم اختيار موضوع هذا البحث (مجلس فض المنازعات) الذي نظمت أحكامه المادة (20) من عقد الفيديو، باعتباره الوسيلة البديلة للجوء إلى القضاء والتحكيم والذي يفضله أطراف العقد، لتمييزه بالحيدة وسرعة إصدار القرار، كما يولد الثقة والطمأنينة لدى الأطراف من خلال إتاحة الفرصة لكل منهما لاختيار أعضاء هذا المجلس .

وللإحاطة بهذا الموضع فقد تم بحثه من خلال مبحثين تناولت في المبحث الأول التعريف بمجلس فض المنازعات في الفيديو من خلال تعريفه وبيان نشأته وتطوره و طريقة تشكيله وشروط عضويته إضافة لكيفية نظر النزاعات المحالة إليه، وطريقة إصداره للقرارات ثم وفي المبحث الثاني تمت دراسته طبيعة القرارات الصادرة عنه ومدى اعتبارها سنداً تنفيذياً ملزماً، ثم تقييم هذا المجلس بسلبياته وإيجابياته وانقضاؤه ثم خاتمة تناولت فيها نتائج البحث والتوصيات .

المبحث الاول

التعريف بمجلس فض المنازعات في الفيديك وآلية عمله

قضت المادة 2/20 من الفيديك بأنه يتم فض الخ لافات من قبل مجلس فض المنازعات إعمالاً لأحكام المادة 4/20. وللتعريف بهذا المجلس نتناوله في مطلبين نتحدث في المطلب الأول عن التعريف بمجلس فض المنازعات وآلية تشكيله، ثم نتناول في المطلب الثاني إحالة النزاع إلى المجلس واتخاذ القرار بشأنه.

المطلب الاول

التعريف بمجلس فض المنازعات وآلية تشكيله

ان التعريف بمجلس فض المنازعات كوسية من وسائل التسوية الودية في عقود الفيديك، يقتضي ابتداء تعريف المجلس، تم التعرف على نشأته في فرع أول، والقاء الضوء على كيفية تشكيله، في فرع ثان، أما الفرع الثالث فيتحدث فيه عن الشروط الواجب توفرها في أعضاء المجلس.

الفرع الاول

تعريف مجلس فض المنازعات وبيان نشأته وتطوره يعرف مجلس فض المنازعات بأنه: شكل من اشكال التسوية الودية يعهد بموجبه طرفي العقد الى طرف ثالث حائز على ثقة الاطراف بحل الخلافات الناشئة بين هذين الفريقين من خلال درساتها والنظر فيها والتوصل إلى حل يتمثل في قرار يصدره هذا الطرف الثالث (المجلس) بعد اجراء معاينته وتحقيقاته ودراسته⁽¹⁾.

وقد عرفه البعض بأنه : هيئة مستشارين من ذوي الخبرة غير المتحيزين والمستقلين والمزودين بوثائق العقد والمخططات والمواصفات والمطلعين على تطور وتقدم العمل من خلال الزيارات الميدانية الدورية للموقع والمعبرين قبل بداية تنفيذ المشروع⁽²⁾ .
وعرفه آخر بانة مجموعة من الخبراء المستقلين المحايدين يتم اختيارهم من طرفي العقد ، ليطلعوا باستمرار على سير العمل في المنشأة وحل المنازعات لحظة نشوئها⁽³⁾.

(1) خلف، داوود شحادة، المرجع السابق، ص 39 .

(2) العطار، مها اشقر عبدالله، المرجع السابق ، ص 20 .

(3)Owen, Gqyn. The working of dispute A djudication Board (PAB) under new FIDIC. 1999 (New Red book) The 2003/P9.

نقلًا عن : السهلي، زيد بن عبدالعزيز ، التحكيم في المنازعات الهندسية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ص 75.

كما عرفة آخر أيضاً بأنه: أداة لفض النزاعات في الموقع يضم إما شخصاً واحداً أو ثلاثة أشخاص) أو أكثر حسب تعقيد المشروع (من الأشخاص المستقلين الحيايين ومن ذوي الاختصاص والكفاءة والذين يتم اختيارهم من قبل طرفي العقد⁽¹⁾).

من خلال التعريفات السابقة نجد أن المجلس هو : هيئة تتكون من شخص أو عدد من الأشخاص المحايدون تتوافر فيهم النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة الفنية والقانونية في موضوع النزاع الذي ينشأ بين طرفي عقد المقارنة ، ويتم احالة هذا النزاع للبت فيه في خلال مدة معقولة بقرار ملزم ، ما لم يعترض الطرفان او أحدهما عليه .

أما نشأة مجالس فض المنازعات فقد ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية في اواخر الستينات في مشروعات السدود ، والانفاق ، وادارة المياه ، واخذت صورة المجلس الاستشاري المشترك ، وكان هذا المجلس يختص بحل النزاعات التي اثرت اثناء بناء سد واشنطن الحدودي ، حيث كانت اختصاصاته فنية تقوم على الفصل في المنازعات الناشئة خلال فترة انشاء المشروع وليس عند انتهائها ، ثم ما لبثت ان اخذت صورة مجلس مراجعة المنازعات الذي نشأ لحل المنازعات التي اثرت اثناء انشاء مشروع نفق ايزنهاور في ولاية كولوراد في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حصلت الكثير من المنازعات ادت الى اطالة امد المشروع مما ادى الى خسائر مادية وزمنية فادحة حيث بدأ العمل به عام 1968 وانتهى في عام 1974 ، ورغم هذه المشاكل فقد كان للمجلس الأثر الكبير في عدم تفاقم هذه الخسائر⁽²⁾ .

وبالرغم من اختلاف الأسماء التي اطلقت على مجلس فض المنازعات، الا انها كانت محتقظة بفكرتها التي تعتمد على تعيين مختصين محايدون يقومون بمراجعة موضوع النزاع ، ويصدرون احكاما غير ملزمة للطرفين.

وقد شكلت المنظمة الأمريكية للتحكيم في عام 1994م فريقا لدراسة بدائل لمعالجة نزاعات التشييد، مكوناً من 55 عضواً من المهندسين والمحامين بهدف المراجعة الشاملة لآليات معالجة منازعات التشييد وطرق إدارتها، بما فيها اللوائح والأنظمة القائمة ، وفي يوليو 1995م تم إرسال التقرير الأولي الذي أعده فريق الدراسة إلى أكثر من 9000 متخصص في معالجة منازعات التشييد، إضافة إلى أعضاء المنظمة الأمريكية للتحكيم وأعضاء اللجنة الوطنية لمعالجة نزاعات التشييد لبدء ملاحظاتهم

(1) فتحة ، محمد سعيد ، مجلس فض المنازعات (DISPUTE ADJUDICATION BOARD (D A B))

عقد الفيديك نموذجاً ، مجلة المهندس القانونية الالكترونية، العدد الثالث ، صادرة عن مكتب جمعة وغصن للمحاماة والدراسات القانونية، 2009 ، ص 7 .

(2) العطار ، مها اشقر عبدالله ، مدى كفاية التنظيم القانوني لمجلس فض المنازعات في عقد الفيديك الاحمر ، رسالة

ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، 2011 ، ص 20.

على التقرير ، والذي تضمن اقتراحاً ب تطوير آلية مجلس مراجعة نزاعات التشييد ، وفي نوفمبر عام 1995م، تم اعتماد التقرير من المنظمة الامريكية للتحكيم، وكنتيجة مباشرة لهذا التقرير تم تعديل آليات فض المنازعات الموجودة مثل التوفيق والتحكيم، وتطوير آلية مجلس مراجعة نزاعات التشييد⁽¹⁾.

وقد لاقت هذه الطريقة استحسانا مضطردا في عقود الانشاءات الهندسية ، وتبناها الفيديك في احدث العقود التي اصدرها وهو عقد التصميم والتشييد او عقد تسليم المفتاح ، وكذلك اقرها البنك الدولي في النماذج النمطية للعطاءات الصادرة عنه في يناير 1995، رغم انه كان قد اتخذ الكتاب الاحمر (تنفيذ دون تصميم) اساسا لهذه النماذج ، وقد اوصى البنك الدولي في تنفيذ العقد بتعيين مجلس لحل المنازعات يتكون من ثلاثة اعضاء للعقود التي تزيد قيمتها التعاقدية على خمسين مليون دولار ، اما بالنسبة للعقود التي تقل قيمتها عن ذلك فقد أجاز البنك الدولي اختيار عضو (خبير) واحد او مجلس يتكون من ثلاثة اعضاء او ان يبقى على الدور التقليدي للمهندس كما حدده الفيديك في الطبعة الرابعة في الكتاب الاحمر⁽²⁾.

وقد لجأت بعض الدول الى تبني مثل هذه المجالس بعد النجاح ال ذي حققته مجالس مراجعة المنازعات، حيث اصدرت المملكة المتحدة عام 1996 قانونا خاصا بتسوية المنازعات في عقود البناء والانشاء - عن طريق هذه المجالس - تضمن وجوب تضمين عقود الانشاءات المنفذة في المملكة المتحدة بنودا تقرر تشكيل مجالس لتسوية النزاعات⁽³⁾.

وقد سار على هذا النهج أيضاً عقد الفيديك، في التعديل الأخير الذي أجراه العقد في عام 1996 بعد أن كان المهندس⁽⁴⁾ هو الذي يقوم بالنظر بالخلافات التي تنشأ بين رب العمل والمقاول والذي كان يصدر قراره بالنزاع بصفته تلك إلى جانب صفته ممثلاً لرب العمل .

ومع أن الشروط العامة لعقود الفيديك قبل تعديل 1996 كانت تستوجب في المهندس الحياد والاستقلال أثناء قيامه بتأدية مهامه وخاصة في إصدار القرار في الخلافات الناشئة بين المقاول ورب العمل باعتباره شبه محكم . إلا أن الطبيعة القانونية و الواقعة تؤدي فعلا إلى نتيجة مفادها أن المهندس

(1) سراج الدين، محمد عبدالله يار، بحث بعنوان معالجة منازعات مشاريع التشييد بالمملكة العربية السعودية باستخدام مجلس مراجعة النزاع ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العلوم الهندسية، عدد 2، سنة 2006 ، ص 101 .

(2) ابو العينين ، محمد، طبيعه الخاصة والمميزة لصناعة التشييد والبناء واثرها على وسائل حسم النزاعات ، مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، مقدم الى المؤتمر الثاني الدولي حول التحكيم الهندسي ، السعودية ، سنة 2002 ، ص 5.

(3) العطار، المرجع السابق، ص 23 .

(4) يقصد بالمهندس: هو المكتب الهندسي الذي يتألف من مهندس واحد أو عدة مهندسين والذي يقوم بتعيينه صاحب العمل لتمثيله في مواجهة المقاول و اشراف على تنفيذه للمشروع الإنشائي .

ليس محكماً ولا شبه محكم، وأن دوره لا يعدو أن يكون ممثلاً لرب العمل في تنفيذ العقد ، وهو بذلك يكون قد فقد فقد شرطي الحيادة والاستقلال الواجب توافرها في المحكم .

كما أن المحكم يجب أن يكون شخصاً من خارج العلاقة القانونية التي سببت النزاع بين أطراف العقد، إضافة إلى أن المهندس لا يتقيد بأي قواعد إجرائية في إصداره لقراره، وهو بذلك يختلف عن المحكم الذي يتقيد بمثل تلك القواعد أو أحكام أصول المحاكمات المدنية، وأنه رغم قرار المهندس فإنه يمكن لأي من الأطراف أن يصرف النظر عنه ويلجأ إلى التحكيم وفق المادة (4/67) من الشروط العامة لعقود الفيديو الواردة في الكتاب الأحمر طبعة 1992 وما قبلها. إضافة إلى أنه يمكن اللجوء إلى القضاء الوطني المختص وهذا ما ذهبت إليه أيضاً المحكمة العليا في إنجلترا في حكمها الصادر عام 1974 والذي رفض صفة المهندس كمحكم أو شبه محكم حتى لا يتحصن المهندس بتلك الصفة من الحق في مطالبته في التعويض عن خطئه، وأكد الحكم صفة المهندس كممثل لرب العمل فقط (1).

لذلك نمت انتقادات شتى لهذا الدور المزدوج للمهندس ، ولم ينحصر صدور هذه الانتقادات في افراد مقالتي الانشاءات بالتشكيك بحيادية المهندس، بل انضم اليهم العديد من مؤسسات التمويل الدولية بما فيها البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وكذلك اصحاب العمل من مسؤولي الدول الذين لاحظوا بأن المهندس لم يسلك مسلك الحيادية عندما تكون جنسيته من جنسية مقال اجنبي ، وحصيلة ذلك ان اتجه الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين سنة 1996 لهذا الرأي ، واخذ باتجاه ما استجد في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بأن نحى إلى ايجاد طرف جديد في عقود الانشاءات يتسم بالحيادية ، تحال اليه الخلافات والمشروع لا يزال في طور التنفيذ التي وقائعها ماثلة على الارض ، وهو مجلس فض الخلافات، اذ تم تأطير وجوده ومهامه في العقد بشكل واضح (2) .

الفرع الثاني

تشكيل مجلس فض المنازعات والشروط الواجب توفرها في أعضائه

نصت المادة 2/20 من عقد الفيديو على انه يتم فض الخلافات من قبل مجلس فض المنازعات اعمالاً لاحكام المادة 4/20، ويتعين على الفريقين ان يقوموا بتسمية اعضاء المجلس بصورة مشتركة ضمن المدد المحددة في ملحق عرض المناقصة.

(1) نعمان، جمال صابر و نعمان، احمد نعمان، ما هو دور المهندس في فض المنازعات الناشئة عن عقود الفيديو ، منشور على موقع bayt.com، تم توثيق المعلومة بتاريخ 2015/6/22 .

(2) خلف ، داود شحادة ، مجلس فض المنازعات واساليب التسوية الودية ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، الاردن، الطبعة الاولى ، 2005 ، ص 11 .

ويعين عضو المجلس (الحكم) او الاعضاء (الحكمة) خلال 60 يوماً من تاريخ مباشره العمل ، على ان يباشر المجلس مهامه خلال 60 يوماً من تاريخ توقيع اتفقيه فض الخلافات (1) .

ويتكون المجلس من عضو واحد او ثلاث اعضاء كما هو محدد في ملحق عرض الم ناقصة من اشخاص ذوي تأهيل مناسب ، واذا لم يكن قد تم تحديد عدد الاعضاء ولم يتم الاتفاق من قبل الفريقين على ذلك فان العدد يعتبر ثلاثة(2).

والأصل أن قيمة العقد هي التي تحدد عدد أعضاء المجلس فإذا (3) اذا كانت قيمة العقد المقبوله تقل عن (1,5) مليون ونصف دينار، يشكل المجلس من عضو واحد. أما اذا كانت قيمة العقد المقبوله أكثر من مليون ونصف دينار يشكل المجلس من ثلاثة اعضاء.

وفي حال تشكيل المجلس من ثلاثة أعضاء، فإن كل فريق يقوم بتسمية عضو واحد يوافق عليه الطرف الآخر، ومن ثم يقوم الفريقان بالتشاور مع العضوين المعيّنين بالاتفاق على العضو الثالث والذي يتم تعيينه رئيساً للمجلس الذي يقع على كاهله العبء الأكبر، فهو يسعى دائماً إلى تقريب وجهات نظر الأعضاء للحصول على الاجماع، كما يرأس الجلسات وغيره ا من الأمور التي تؤثر في سير المشروع، على انه اذا كانت هناك قائمة حكمة مرشحين مشارا اليها في العقد، فانه يتم اختيار اسماء الاعضاء من بين الاسماء الواردة فيها ، باستثناء اي شخص غير قادر او غير راغب في قبول التعيين كعضو في المجلس وفقاً للمادة 2/20 من الفيديو.

وفي حال اختلاف ا لطرفين في اختيار عضو المجلس الواحد ، او رئيس المجلس ذي الثلاثة اعضاء أو تعيين عضو بديل خلال 42 يوماً من تاريخ عدم قيام العضو الوحيد للمجلس أو عدم قيام أحد الأعضاء الثلاثة بالعمل ، أو يصبح هذا العضو غير قادر على تأدية مهامه بسبب الو فلة أو العجز أو الاستقالة أو إنهاء التعيين، فإن جهة اخرى تسمى سلطة التعيين (رئيس الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين او الشخص الذي يعينه) تقوم بتعيين العضو الواحد او الرئيس محل الخلاف ، الا اذا كان الاطراف قد حددوا جهة اخرى تكون لها سلطة التعيين عند الخلاف هذا على الصعيد الدولي(4).

اما في الاردن ففي حال لم يتم الاتفاق على العضو الواحد او رئيس المجلس المكون من ثلاثة اعضاء خلال 28 يوماً من تاريخ المباشرة تقوم جهة التعيين او الشخص الرسمي المسمى في الشروط

(1) المادة 1 من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية ، الشروط الخاصه الاضافيه ، شروط اتفقيه فض الخلافات.

(2) المادة 2/20 من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية ، الجزء الثاني ، طبعة 2010 .

(3) المادة 2/20 من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية، الجزء الثاني، طبعة 2010 .

(4) السيد خليل، احمد علي، بدائل التقاضي عند تسوية المنازعات الناشئة عن عقد مقاولات اعمال الهندسة المدنية ، المؤتمر الثامن عشر ، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، 2010 ، ص 576 .

الخاصة - بناء على طلب اي من الفريقين او كليهما وبعد التشاور اللازم مع كلا الفريقين - بتعيين عضو المجلس هذا، ويكون هذا التعيين نهائيا وقطعيا وفقاً للمادة 3/20 من الفيديو. ويرى البعض أن جهة التعيين⁽¹⁾ هذه أو الشخص الرسمي هي جمعية المحكمين الأردنية⁽²⁾.
الا انه يلزم دائماً ان يكون عدد اعضاء المجلس وترا ، كي يكون هناك دائماً اغلبية ، فلا يجوز ان يكون العدد اثنان فقط وانما واحد او ثلاثة⁽³⁾.

وبعد الانتهاء من تشكيل المجلس فانه يجوز للطرفين الاتفاق على تعيين بدلاء لاعضاء المجلس بحيث يحل أحدهم محل اي عضو من الاعضاء في حال خلو مكانه بسبب العجز او الوفاة او الاستقالة او انتهاء التعيين ، واذا حدث خلو لمكان اي عضو ولم يكن قد تم تعيين البديل فانه يتبع في مثل هذه الحالة ذات الاجراءات السابقة التي تم بموجبها تعيين أعضاء المجلس ابتداءً من خلال تسمية الاعضاء والموافقة عليهم وذلك خلال 42 يوماً من تاريخ خلو المكان⁽⁴⁾.

بعد الاتفاق على تسمية أعضاء المجلس يتم صياغة اتفاقية تنص على التزام أعضاء المجلس بخدمة مصالح اطراف العقد على حد سواء ، حيث لا يعتبر أي منهم أو جميعهم ممثلين أو محامين للفريقين أو لأي منهما، وإنما يجب عليهم أن يتصرفوا بحيدة واستقلال.

كما تتضمن الاتفاقية بنوداً توضح حقوق اعضاء المجلس وواجباتهم ، حيث تشمل هذه الحقوق : الحقوق الماليّة من خلال اتفاق طرفي عقد البناء، مع كل عضو على قيمة اتعابه المالية التي سيحصل عليها نتيجة عمله في المجلس، وعادة ما تشمل هذه الحقوق الماليّة: الاجور والنفقات والاعتاب اليومية.

⁽¹⁾ الساكت، منذر موسى، مجلس الخلافات في دفتر عقد المقاوله، ط1، سنة 2009، ص 9.

⁽²⁾ تأسس جمعية المحكمين الأردنيين بتاريخ 1996/11/16 وعقد أول اجتماع تمهيدي للمؤسسين بتاريخ 1998/1/8 تلاه اجتماع الهيئة العامة الأول بتاريخ 1998/1/25 حيث تم انتخاب مجلس الإدارة الأول .
وصدر نظامها الأساسي عام 1999، ثم أقرت الشروط التي بموجبها يتم قبول طلبات التسجيل في قوائم المحكمين لدى الجمعية، وتتبع الجمعية قواعد وإجراءات التحكيم الدولي التجاري (الأونسترال) التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

⁽³⁾ سادات، محمد محمد، اليات تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الفيديو ، دراسة في ضوء قواعد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، المؤتمر الثامن عشر، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة، جامعة الامارات العربية المتحدة، عام 2010، ص 628.

⁽⁴⁾ ويلاحظ أنه في م شروع نفق لاقتال الإنجليزي أن المجلس تشكل من خمسة أعضاء على أن يصدر القرار من ثلاثة أعضاء ، ويبدو أن هذا التعيين ولأهمية المشروع كان توافي الن قص في عدد أعضاء المجلس سواء بالاستقالة أو الوفاة أو غيرها وذلك ليستمر المجلس في عمله دون اللجوء إلى تعيين بديل لهذا العضو، وارى هذا الرأي في المشاريع الهامة الكبيرة، كما ورد في العطار - المرجع السابق، هامش ص 23.

والأضرار التي يتكبونها نتيجة انشغالهم في تنظيم مهامهم الخاصة بأعمال المجلس، إضافة لما يدفعونه لأي من الخبراء الذين قد يستشيرونهم بموافقة المقاول وصاحب العمل . ويتقاسم طرفا عقد المقابلة هذه الاتعاب مناصفة، إلا أنه قد يتم الاتفاق على تحمّل المالك لهذه الاتعاب مدام المجلس لا ينظر في أي نزاع، وفي حال نظر المجلس في أي نزاع فيتحمل المقاول جزء من تلك النفقات خلال فترة نظر النزاع واتخاذ قرار بشأنه⁽¹⁾.

وقد تناول عقد الفيديو كيفية حساب دفع اتعاب المحكم (عضو المجلس) حيث تكون عن كل يوم عمل في زيارة الموقع، أو عقد جلسات الاستماع، أو دراسة الخلافات واعداد القرارات، مضافا إليها نفقات اداء المهام، مثل المكالمات الهاتفية، والفاكسات، ومصاريف السفر والاعاشه، إضافة لبدل المياومات الثابتة طيلة مدة اداء الحكم لمهامه.

ويتعين على المقاول ان يدفع للحكم بدل اتعابه ونفقاته خلال 28 يوما من تاريخ تسلمه المطالبات الخاصه بذلك، ويقوم صاحب العمل بدفع ما نسبته (50%) منها للمقاول عن طريق مطالبات الدفع الشهرية التي يقدمها المقاول لصاحب العمل وفقاً للمادة 17 من الفيديو / الشروط الخاصة الإضافية.

ولا يجوز استبدال اعضاء مجلس فض المنازعات أو أي عضو فيجب إلا باتفاق طرفي العقد معا، إذ لا يجوز استبدال اعضاء المجلس بقرار منفرد من احد طرفي عقد المقابلة⁽²⁾.
ويبدأ المجلس مهامه وفقا لما جاء في عقد الفيديو بافتراض انه قد تم تعيينه خلال الفترة المحددة في الشروط الخاصة، أو في ملحق عرض المناقصة، الا انه لا يباشر مهامه الا بعد نشوء خلاف ما بين الفريقين وقيام احد الفريقين او كليهما باحالة الخلاف الى المجلس، وقد تعرض هذا النص للنقد على اعتبار ان المجلس في هذه الحالة وعند احالة النزاع عليه، لا يكون قد اطلع على وثائق العقد ولا يكون قد قام بزيارة الموقع بعد، وذلك خلافا لعقد الانشاءات الصادر عن الفيديو اذ يباشر الم جلس مهامه منذ تعيينه فيقوم بالاطلاع على وثائق العقد وزيارة الموقع ويكون مطلعاً على تقارير سير العمل اولا باول⁽³⁾.

(1) فياض، محمود، عقود البناء والمقاولات الصغيرة في فلسطين بين قصور النظرية واشكالات التطبيق، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، دراسة تم انجازها بدعم من الامم المتحدة الالمانى UNDP/PAPP، 2013، ص 106.

(2) درادكة، لافي محمد، الية تسوية منازعات عقود البناء والتشييد: الحل بالتفاوض والحسم بالتحكيم، دراسة مقارنة بين عقود الفيديو القديمة طبعة عام 1987 وقواعد الفيديو الحديثة طبعة عام 1999، المؤتمر الثامن عشر، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 659.

(3) خلف، داوود شحادة، المرجع السابق، ص 43.

ويكون تاريخ تعيين المجلس اعتباراً من تاريخ بداية العقد أو تاريخ توقيع كل من رب العمل والمقاول والعضو - او الاعضاء اذا كان المجلس مكون من ثلاثة اعضاء - على اتفاقية فض المنازعات⁽¹⁾ .

ونسنتج من مما ذكر سابقاً أن المجلس ينشأ من خلال تلاقي ارادة طرفي العقد بوجود اتفاقين متوازيين من قبل اطراف العقد وهما⁽²⁾:

الاتفاق الاول: تضمن العقد الانشائي بند ينص على تشكيل المجلس خلال فترة (28) يوماً من تاريخ بدء العمل في المشروع، ويتم الاستعانة فيه بخدمات طرف ثالث (شخص واحد واكثر)، يمتاز بالحياد والاستقلال ويهدف في محصلته الى حل اي نزاع قد ينشأ بين طرفي العقد من خلال تقديم حلول سريعة خلال فترة العمل في المشروع .

الاتفاق الثاني: اتفاق طرفي العقد - باعتبارهما طرف واحد - مع عضو و/ او اعضاء من هذا المجلس على اساس تقديم الطرف الاخير خدمات فض اي نزاع يتعلق بموضوع البناء مقابل مبلغ مالي متفق عليه بين الاطراف .

الفرع الثالث

الشروط الواجب توافرها في اعضاء المجلس

لا شك ان المهمة التي يضطلع بها اعضاء المجلس تتسم بالدقة والخطورة التي نفر ضها دقة عقد المقاوله وتعقيد بنوده، لذلك لا بد ان تتوافر باعضاء المجلس مواصفات معينة تؤهلهم للقيام بالعبء الملقى على عاتقهم، ومن اهمها ما يلي:

1. يشترط أن يتوفر في الاشخاص الذين يتم اختيارهم الدراية والخبرة في عقود الانشاءات لما سيواجهونه من نزاعات بين صاحب العمل والمقاول تتطرق أغلبها الى مسائل فنية في تنفيذ العقد⁽³⁾ . ويرى

(1) فياض، محمود، عقود البناء والمقاولات الصغيرة في فلسطين بين قصور ال نظرية واشكالات التطبيق ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، دراسة تم انجازها بدعم من الامم المتحدة الالمانى UNDP/PAPP ، 2013 ، ص 107 .

(2) خير حسن بن فضل، نادر، آثار اعتماد عقد المقاولات أعمال التشييد (فيديو) 1999، كمصدر للتنظيم القانوني لعلاقة الأطراف في فلسطين، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص بكلفة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2015، ص 310.

(3) سادات ، محمد محمد ، المرجع السابق ، ص 629 .

- البعض أن المهندسين ذوي المعرفة بإجراءات التحكيم هم أفضل من يمكن ترشيحهم ليكونوا أعضاء في المجلس كما أنه يستحسن أن يكون رئيس المجلس ذو خبرة قانونية⁽¹⁾.
2. يشترط في عضو المجلس ألا يكون له علاقة مباشرة بأحد الطرفين، كشراكة أو مساهمة أو عقد عمل، أو علاقة غير مباشرة كالعلاقة مع جهات أو مؤسسات تتبع احد الطرفين حتى لو لم تكن هذه المؤسسات ذات علاقة بالمشروع الحالي ، قد تؤثر على الاختيار لضمان حياة العضو والاستقلالية عن الفريقين، وتقضي الحيادية ان لا يعتبر الاعضاء المرشحون من قبل المقاول او المالك ممثلين عن لهما في هذا المشروع او في اي من القضايا المتنازع عليها⁽²⁾.
3. يشترط في عضو المجلس بالاضافة الى المعرفة والدراية ، ان يكون لديه القدرة على تفسير العقد ومتمكنا من لغته، لذلك يستحسن ان يكون احد اعضاء المجلس قانونياً، كما يشترط في العضو الوحيد وفي الرئيس عندما يكون المجلس جماعياً الا يكون من جنسية احد طرفي العقد ما لم يكن الجميع من جنسية واحدة⁽³⁾.
4. يشترط في عضو المجلس المحافظة على سرية المشروع ، وعدم افشاء المعلومات التي يدلي بها الاطراف اليه، وعدم الانسحاب بدون الموافقة المسبقة من قبل الطرفين وأعضاء المجلس الآخرين⁽⁴⁾.
5. يتوجب على الاعضاء التعامل مع تفاصيل العقد ونشاطاته ، وجلسات الاستماع الى الفريقين بسرية والمحافظة على الأسرار التي يتوصل إليها العضو من خلال عمله ، واذا احتاج المجلس الى الخبرة القانونية او الفنية فليس له ان يستحصل عليها الا بموافقة الفريقين ، ويتعين على المجلس ان يتصرف بانصاف وسوائية فيما بين الفريقين واعطاء كل فريق فرصة معقولة لعرض قضيته وتقديم رده⁽⁵⁾.
6. يفضل ان يكون من ضمن الاعضاء مهندس خبير ، نظرا لما يمتلكه المهندس من مؤهلات تمكنه من الوصول الى حلول واقعية قريبه من الحقيقة ما امكن ، ومؤسسة على منطق مهني وتقني واضح ، اضافة الى انه في حال عدم وجود مهندس سيضطر الاعضاء الى اللجوء للمهندس الخبير عند نقطة ما اثناء تحليله للوثائق والنزاع ، حيث ان سرد الواقع العملي للنزاعات التي تقوم عادة بين المقاول

(1) خير حسن بني فضل، نادر، آثار اعتماد عقد مقاولات أعمال لتشييد (فيديك) 1999، كمصدر للتنظيم القانوني لعلاقة الأطراف في فلسطين، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، عام 2015، ص 310.

(2) سراج الدين، محمد عبدالله يار، المرجع السابق، ص 103 .

(3) خير حسن بني فضل، نادر، مرجع سابق، ص 310..

(4) السيد خليل، أحمد علي، المرجع السابق، ص 576 .

(5) خلف، داوود شحادة ، المرجع السابق، ص 43 .

وصاحب العمل او بينه وبين المهندس وتحليل ما يحتاجه حل النزاع من خبرات ومعرفة هندسية وتقنيه يمكن ان يكون الفاصل في موضوع ضرورة ان يكون احد الاعضاء مهندسا (1).

المطلب الثاني

احالة النزاع الى المجلس واتخاذ قرار بشأنه يتم احالة النزاع الى المجلس بللية معينة، يراعى فيها عدم اطالة امد النزاع وسرعه البت فيه لذلك سنتاول في هذا المطلب طبيعة النزاعات التي يختص بها المجلس وكيفية النظر بهذه النزاعات في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسيتم تخصيصه لبحث القرار الذي يصدر عن المجلس .

الفرع الاول

طبيعة النزاعات التي يختص بها لمجلس وإحالتها إليه وكيفية النظر فيها

ويتم بحث هذا الفرع في بندين نتحدث في البند الأول عن طبيعة النزاعات التي يختص بها

المجلس والبند الثاني آلية إحالة النزاعات وكيفية النظر فيها .

البند الأول: طبيعة النزاعات التي يختص بها المجلس

مما لا شك فيه انه يكاد يخلو اي مشروع انشائي، من حدوث منازعات بين اطراف العقد ، وذلك بسبب خصوصية هذه المشاريع ، وما تستغرقه من امد طويل ، ومبالغ ضخمة ويمكن تعريف النزاع بأنه طلب طرف متضرر (أو من يعتقد أنه متضرر) الحصول على ما يعتقد أن له حقاً في أن يعرض عن الضرر الذي أصابه، أو أنه يعتقد أن له حقاً فيه سنداً لشروط العقد، أو بسبب إخلال أو مخالفة الطرف الآخر للعقد أو لسبب تعلق بالقانون الذي يحكم العقد .

من خلال هذا التعريف فإن طبيعة النزاعات التي تثار امام المجلس تنحصر بمطالبات طرفي العقد وهما المقاول وصاحب العمل .

ومطالبات المقاول تناولها عقد الفيديو في المادة 1/20 والتي أجازت للمقاول أن يتقدم لصاحب العمل بمطالبات (اذا كان يعتبر نفسه مستحقاً للحصول على تمديد في مدة الانجاز و /او اي دفعة اضافية بموجب اي مادة من هذا العقد، او لغير ذلك من الاسباب المتعلقة به) (2).

وعليه فقد تكون مطالبات المقاول تتمثل في اعتقاده باحقية في الحصول على تمديد مدة العقد بسبب يعود إلى الظروف المناخية أو نقص لا إرادي في توفير المستخدمي ن أو اللوازم، أو لسبب يعود

(1) الشوا، اسامه مجدي، اهمية ان يكون المحكم مهندسا (استنتاجات وتوصيات)، محاضره قدمت في المؤتمر الثاني للتحكيم الهندسي، تنظيم الهيئه السعوديه للهندسه بالتعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 5-7 مايو ، 2002 ، ص 2 .

(2) خلف، داوود، دليل استخدام عقد الإنشاءات (فيديو 1999)، مدار وتطبيقات، عمان - جمعية عمال المابع القانونية، ط1، ص 79.

إلى إجراءات حكومية، كما قد تكون مطالبات المقاول متضمنة دفعة اضافية لاي سبب من الاسباب كأن يقوم مثلا باعمال اضافية لم تكن مدرجة في العقد ، لهذا يقوم المقاول بالاجراءات الخاصة بتقديري المطالبة والتي سنتحدث عنها لاحقا .

أما صاحب العمل فقد بينت المادة 5/2 أن له الحق في أن يطالب المقاول في تلقي دفعة ما ، أو اي تمديد لفترة الاشعار باصلاح العيوب ، (الصيانة)⁽¹⁾، وعليه نجد ان مطالبات رب العمل تكون متعلقة بتلقي دفعات مستحقة على المقاول، او تمديد مدة الاشعار الخاص باصلاح العيوب .

بالإضافة لمطالبات المقاول وصاحب العمل آنفة الذكر فقد جاء عقد الفيديك مرنا فيما يتعلق بالمطالبات، اذ تحدث عن مطالبات أخرى عبر عنها، في عبارة او لغير ذلك من الاسباب ، يمكن أن نتناول بعضها على سبيل المثال⁽²⁾.

1. صدور قوانين جديدة تؤثر على تكلفة المشروع أو تؤدي إلى زيادة مدة تنفيذه .
2. حدوث تغيرات في الاسعار ، وتدخل الدولة في الاسعار الرسمية لمواد البناء بشكل غير متوقع ، أو حدوث التغيرات في أسعار العملات، أو تغير في تفسير بعض بنود العقد، أو مشاكل في العمالة بما يترتب عليه زيادة كلفة المشروع .
3. التقلبات الجوية الشديدة أو شكاوى مقاولي الباطن .
4. تفسير بعض بنود العقد .

البند الثاني: الية احالة النزاع على المجلس والنظر فيه

تقضي المادة (4/20) من عقد الفيديك انه اذا نشأ خلاف من اي نوع كان بين الفريقين ، فيما يتصل او ينشأ عن العقد أو عن تنفيذ الاشغال ، بما في ذلك اي خلاف حول اي شهادة او تقديرات او تعليمات او رأي او تحديد قيمة من قبل المهندس ، فانه يمكن لاي فريق احالة الخلاف خطيا الى المجلس لدراسته واتخاذ قرار بشأنه ، مع ارسال نسختين من ذلك الاشعار إحداها الى الفريق الاخر ، والأخرى إلى المهندس، وعلى ان يتم التنويه بأن احالة الخلاف هذه تم وفقا لاحكام هذه المادة .

وتكون احالة النزاع الى المجلس رسمية إذا تمت الإحالة بناء على طلب م قدم من أحد اطراف النزاع دون رضا الطرف الاخر ، اي ان يكون النزاع جديا ما بين الاطراف ، بحيث يلجأ الطرف الذي قام باحالة النزاع الى مخاصمة الطرف الاخر بصورة رسمية .

- (1) مدة إصلاح العيوب أو الصيانة : هي المدة التي تعقب استلام المشروع المنفذ تسليمًا أولياً، ويلتزم المقاول فيها أن يقدم لصاحب العمل خطاب ضمان يلتزم بموجبه أن يقوم باصلاح أي عيب يظهر في المشروع خلال سنة من هذا الاستلام وبدء الاستعمال. وقد يشترط في تعيين المشاريع أن تكون لمدة سنتين أو أكثر .
- (2) عباس، نبيل محمد، وخلوصي، محمد ماجد عباس ، المطالبات ومحكمة التحكيم وقوانين التحكيم العربية ، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى ،سنة 2005 ، ص 11 .

إلا أنه قد نكون احالة النزاع بطريقة غير رسمية من خلال طلب يقدم الى المجلس باتفاق طرفي النزاع، ويعني ذلك ان يلجأ الاطراف الى المجلس بدون خصومة من اجل الوصول الى صيغة تفاهم فيها بينهما حول مسألة معينة . وتختلف اجراءات احالة النزاع الى المجلس باختلاف الجهة التي تتولى احالة النزاع سواء أكان المفاوض او صاحب العمل أو كلاهما بالاتفاق⁽¹⁾. أي تختلف الإجراءات في الإحالة الرسمية عن الإحالة غير الرسمية.

فالإحالة غير الرسمية تكون باتفلق طرفي عقد المفاوضة على تخويل المجلس سلطة اصدار قرارات استشاريه، وذلك ضمن الإتفاق الأصلي ، ويقتصر مدى هذه القرارات على مد يد العون لطرفي العقد في معرفة ابعاد بعض المسائل الفنية او القانونية التي ليسا على دراية بها (جانب استشاري) ، بحيث تكون ذات صفة غير ملزمة لهما فعاده قد يطلب طرفا العقد هذا الرأي الاستشاري عندما تكون الاطراف بحاجة الى بعض المساعده بشأن تفسير بعض النصوص الخاصة بعقد الفيديو⁽²⁾. إلا أنه لا يجوز لأي طرف استشارة المجلس في أي مسألة منفرداً⁽³⁾.

ويشترط في الاحالة ان تكون خطية فلا ينظر المجلس الشكوى الشفهية المحالة اليه⁽⁴⁾، ويتعين على الفريق ان يرسل اشعارا بالاحالة الى الفريق الاخر ونسخة منه الى المهندس منوها الى ان الاحالة تتم وفقا لاحكام المادة 4/20، واذا كان المجلس مكون من ثلاثة اعضاء، فان المجلس يعتبر انه قد تسلم الاشعار وفقا لاحكام هذه المادة بالتاريخ الذي يتسلم فيه الرئيس مثل هذا الاشعار . ويتعين على الفريقين ان يقدموا كل المعلومات المتعلقة بالخلاف الى المجلس وان يوفر له امكانية الدخول الى الموقع ، واية تسهيلات اخرى مناسبة لغرض جمع المعلومات والاطلاع على الوقائع التي تمكن المجلس من تكوين قراره حول الخلاف⁽⁵⁾.

وقد يحدد المجلس اسلوب تقديم وثائق الفريقين اليه ، ويمكن ان تكون شبيهه بتبادل اللوائح وفقاً للمواد 56، 57، 58 من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، حيث يقدم المدعي لائحة دعواه مبينا فيها موضوع الخلاف ، واسناده الى نصوص العقد ومطالباته ، ويقوم المدعى عليه بالرد ، ويقدم ادعاءاته المتقابلة (ان كان هناك حاجة لذلك)، ثم يقوم المدعي بالرد، وللمجلس أن يقوم بتوجيه أسئلة إلى كل من

(1) درادكة، لافي محمد، المرجع السابق، ص 659 .

(2) فياض، محمود، المرجع السابق، ص 109 .

(3) بهج، عصام أحمد، عقود الفيديو واثرها على التزامات المقاول والمهندس ورب العمل، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 291.

(4) السادات ، محمد محمد ، المرجع السابق ، ص 631 .

(5) الساكت، منذر موسى، مجلس الخلافات، مرجع سابق، ص 11.

المدعي والمدعى عليه إذا رغب في ذلك ، فاذا قرر المجلس عقد جلسة استماع ، فعليه ان يحدد موعد الجلسة واعلام الفريقين به وله ان يتبنى اسلوب الاستجواب والتحقيق⁽¹⁾.

وللمجلس ان يقرر من تلقاء نفسه او بناء على طلب احد الفريقين زيارة الموقع ، وان يعقد جلسات استماع يدعو اليها الفريقين في الوقت والمكان اللذين يحددهما ، بحيث لا تزيد المدة بين كل زيارة واخرى على 60 يوما، وللمجلس ان يطلب اية وثائق منهما ، وعلى الفريقين الاستجابة لطلب المجلس بهذا الخصوص⁽²⁾.

ويتوقف عدد زيارات المجلس للموقع على طبيعة الاعمال ، ومرحلة التنفيذ والاشكالات الكامنة او القائمة فعليا ، ففي المشاريع المعقدة او التي تحتوي على ظروف وعقبات ما تؤثر على تقدم العمل ، فهنا يجب تكثيف الزيارات الى حد ثلاثة زيارات شهريا مثلا ، اما اذا لم يكن المشروع يواجه مشاكل فيمكن ان تقتصر الزيارات على زياره واحدة كل ستة اشهر او حسب اتفاق الاطراف ، ومن المفيد ان تترافق زيارات الموقع مع جلسات استماع للطرفين بشأن اي نزاع ناشئ بي نهما تسهيلا للحل ، ويجب ان يتضمن جدول الزيارات وضع تقرير عن تقدم العمل متبوع بكشف حسي للمشروع والاشغال ، وعلى الاخص الاجزاء التي تحتوي على صعوبات واحتمال نشوء نزاعات بشأنها⁽³⁾.

ويتعين على الحكم ان يتصرف كخبير غير متحيز وليس كمحكم ، ويكون متمتعا بالصلاحيه الكامله لعقد جلسات الاستماع كما يراه مناسباً ، دون التقيد باية اجراءات او قواعد باستثناء القواعد التي يتفق عليها مسبقاً الحكم إذا كان المجلس يتكون من عضو واحد ، ويتمتع في هذا السياق وفقاً للمادة (8) من الفيديو (الشروط الخاصة) الإضافية المتعلقة باتفاقية فض الخلافات بالصلاحيات التالية⁽⁴⁾:

- أ. تقرير مدى سلطات المجلس الذاتية، وكذلك نطاق الخلافات المحاله اليه .
- ب. ان يستعمل معرفته المتخصصة (ودرايته) .
- ج. ان يبادر للتأكد من الوقائع والامور المطلوبه لاتخاذ القرار بالاسلوب الذي يراه مناسباً .
- د. ان يقرر دفع نفقات التمويل التي تستحق بموجب احكام العقد .
- هـ. ان يراجع وينقح اي تعليمات او تقديرات او شهادات او تقييم فيما يتعلق بموضوع الخلاف .

(1) خلف، داود شحاده، المرجع السابق، ص 44.

(2) المادة 7 من دفتر عقد المفاوضه الموحد للمشاريع الانشائية ، الشروط الخاصه الاضافيه ، شروط اتفاقية فض الخلافات.

(3) فتحة، محمد سعيد، المرجع السابق، ص 11 .

(4) المادة 8 من دفتر عقد المفاوضه الموحد للمشاريع الانشائية ، الشروط الخاصه الاضافيه ، شروط اتفاقية فض الخلافات.

و. ان لا يسمح لاي شخص غير المقاول وممثليه، بحضور جلسات الاستماع ، وله ان يستمر في عقد جلسته الاستماع اذا تغيب اي فريق عن الحضور بعد التحقق من انه تم ابلاغه بصورة صحيحة عن موعد الجلسة.

وإذا كان المجلس مكون من ثلاثة اعضاء فانه يتعين عليه إضافة لما سبق وفقاً للمادة (8) من الفيديو (الشروط الخاصة):

أ. على المجلس ان يجتمع اجتماعاً مغلقاً يقتصر على أعضائه بعد انتهاء جلسة الاستماع للتداول حول الموضوع واعداد القرار .

ب. يفضل أن يصدر المجلس قراره بالاجماع إن أمكن، وبالعكس ذلك يتم اتخاذ القرار باغلبية الاعضاء ، يجوز لهؤلاء الأعضاء الطلب من العضو المخالف اعداد تقرير خطي بمخالفة لقرار الأغلبية لتقديمه الى صاحب العمل والمقاول .

ج. اذا تغيب اي عضو عن حضور اجتماع او جلسة لانجاز اية مهمة مطلوبه، فانه يمكن للعضويين الاخرين رغم ذلك ، الاستمرار في اتخاذ القرار مالم يعترض اي من صاحب العمل او المقاول على قيامهم بذلك، او ما لم يكن العضو الغائب عن الحضور هو رئيس المجلس وقام باصدار تعليمات للعضويين الاخرين بعدم اتخاذ أي قرار .

كما يتعين ان تكون لغة الاتص ال بين الفريقين وكذلك (الحكمة) والفريقين، ولغة التداول في الجلسات باللغة المحددة في العقد وان يتم ارسال نسخ عن اية مراسلات الى الفريق الاخر بهذه اللغة⁽¹⁾.

الفرع الثاني

قرار مجلس فض المنازعات

بعد احالة النزاع الى المجلس ، والقيام بكافه الاجراءات التي تحدثنا عنها في الفرع السابق ، يصبح لدى المجلس ووفقا للبيانات المقدمة اليه كما يمكنه من الموازنه والتقدير واصدار القرار ، حيث يتوجب عليه أن يقوم باصدار قراره مكتوباً خلال مدة 84 يوما من تاريخ احالة النزاع اليه ، او خلال اي فترة يقترحها المجلس ويوافق عليها الفريقان، ويشترط في هذا القرار ان يكون معللاً ومستنداً إلى البيانات المقدمة ، وان ينوه فيه على انه تم اصداره عملاً باحكام المادة 4/20 من عقد الفيديو. وذلك وفقاً للمادة (4/20) من الفيديو.

(¹) المادة 14 من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية ، الشروط الخاصه الاضافيه ، شروط اتفاقية فض الخلافات.

ان اشتراط وجوب صدور القرار مكتوباً كوسيلة اثبات له اهمية ، اذ يبين فيه تاريخ صدور القرار عن المجلس، وبالتالي يمكن من خلاله احتساب المدد، كالمدة اللازمة للاعتراض على القرار، او حساب المدة اللازمة لاحالة القرار للتحكيم⁽¹⁾.

وكما ذكرت سابقاً فإنه لا يشترط أن يصدر القرار بالاجماع انما يكفي ان يصدر بالاغلبية ، وفي هذه الحالة يجب على الاغلبية اعداد تقرير ما انتهى اليه رأيها وتسليمه الى الاطراف، كما يجوز للاقلية ان تعد هي الاخرى تقريراً وتسلمه اليهم⁽²⁾.

وقد تواجه المجلس حالة تشتت اراء اعضائه، بحيث يبدي كل عضواً رأياً مختلفاً في النزاع لا يترتب صدور قرار بالإجماع أو الأغلبية، وهذه الحالة في حالة حصولها، فانه يتعين على المجلس اعلام الفريقين بالامر وتحديد وجهات نظر كل واحد منهم في الامور التي لم يتم الاتفاق عليها ، لأن نصوص الفيديك المذكورة لم تمنح رئيس المجلس صلاحية اتخاذ القرار منفرداً باعتبار صوته كافياً في حالة تشتت الآراء.

كما ان على المجلس ان يعنى بتسبب قراره، بان يحيط بجميع جوانب الخلاف وظروف حصوله، فيؤسس قراره على فهم واضح للوقائع والمعطيات مما يمهد للاطراف تقدير مواقفهم قبل الاعتراض على القرار، ويمكن اعتبار قرارات المجلس بينة في حال اللجوء للتحكيم ، ويتوقف تشكيل القناعة بها على مدى فاعلية التسبب المتوافره فيها ، كما انه ليس للمجلس ان يفسر او يصحح خطأ بعد اصدار قراره الا اذا قام الفريقان مجتمعين بالطلب اليه ان يقوم بذلك⁽³⁾.

ووفقاً للمادة (4/20) من الفيديك فان القرار الصادر عن المجلس يعتبر ملزماً للفريقين ويتعين عليهما تنفيذه مالم يعترضوا عليه أو يعترض أحدهما خلال مدة 28 يوماً من تاريخ تسلم القرار ، او يتم التخلي عن عقد المقاوله المبرم بين المقاول وصاحب العمل ، اما بالنقض او الانهاء ، وبالتالي يصبح القرار ملزماً ونهائياً ، ويلتزم المقاول بالاستمرار بتنفيذ الاشغال بصرف النظر عن طبيعة القرار وفقاً لاحكام العقد.

وهكذا فإن هذا القرار الصادر عن المجلس ليس ملزماً لاطرافه بمجرد صدوره ، بل اعطى الفريقين حق الاعتراض عليه خلال 28 يوماً تسلمهما القرار، او خلال مدة 28 يوماً التالية لفترة ال 84 يوماً المنقضية وذلك في حال لم يتمكن المجلس من اصدار قراره خلال 84 يوماً من تاريخ احالة النزاع اليه، او خلال 28 يوماً من انقضاء المدة التي اتفق عليها الطرفان ليقوم المجلس خلالها باصدار قراره ، ويكون الاعتراض بأن يقوم الطرف الذي لم يرتضي بالقرار باشعار الطرف الاخر بعدم رضاه عن قرار

(1) العطار، مها اشقر عبدالله، المرجع السابق، ص 76.

(3) السيد خليل، احمد علي، المرجع السابق، ص 587 .

(3) خلف، داوود شحادة المرجع السابق، ص 45 .

المجلس، على ان يتضمن الاشعار بيان الامر المتنازع عليه ، واسباب عدم الرضى بهذا القرار المتعلق به، وانه تم بناء على المادة 20 من الشروط العامة للفيديك . ويعد الاخطار السابق بعدم الرضا شرطاً مسبقاً لازماً للجوء بعد ذلك لاجراءات التحكيم، فلا يقبل التحكيم دون تقديم الاعتراض الى الطرف الاخر . ورغبة من الاتحاد الدولي في عدم تفاقم النزاع بين صاحب العمل والمقاول واحالته الى التحكيم ، وتأكيذا على التسوية الودية ، قررت الشروط العامة للفيديك انه في حالة صدور اخطار بعدم الرضا عن قرار المجلس ، فانه يتعين على الطرفين محاولة تسوية الخلاف بشكل ودي قبل المباشرة باجراءات التحكيم، ولا تعد محاولة التسوية الودية السابقة شرطاً للجوء للتحكيم ، وانما يمكن ان يتم البدء في اجراءات التحكيم ولو لم تتم محاولة تسوية الخلاف ودياً ومضى مدة 56 يوماً من تاريخ إرسال الإشعار بعدم الرضى. وفقاً للمادة (5/20) من الفيديك.

المبحث الثاني الطبيعة القانونية لقرارات المجلس وتقييمه وحالات انقضاءه

لكي نتمكن من تقييم المجلس، وبيان مدى فاعليته في حل النزاعات التي تعرض عليه، كان لا بد من التعرض للطبيعة القانونية لقرارات المجلس، ومدى الزاميتها تجاه طرفي النزاع. وعليه سنتناول في هذا المبحث الطبيعة القانونية لقرارات المجلس وتقييمه في المطلب الاول ثم نتناول في المطلب الثاني تقييم شامل لهذا المجلس ثم نختم بحالات انقضائه.

المطلب الاول

الطبيعة القانونية لقرارات المجلس

فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لقرارات المجلس ، ومدى الزاميتها وحجيتها على اطراف النزاع ، اختلفت الاراء حول طبيعة هذه القرارات وحول حجيتها وعليه سنتناول في هذا المطلب الطبيعة القانونية لقرارات المجلس من في الفرع الاول ثم نتناول في الفرع الثاني حجية هذه القرارات امام القضاء على النحو الاتي:

الفرع الاول

الطبيعة القانونية لقرارات مجلس فض المنازعات اختلفت الاراء حول الطبيعة القانونية لقرار مجلس فض المنازعات بشكل عام ، ومدى الزاميته بالنسبة للاطراف المتعاقدة ومدى حجيته ، وهل يعتبر وسيلة ناجحة لفض المنازعات بحيث يتشابه مع القضاء من حيث الزامية القرارات ، وقابليتها للتنفيذ بمجرد اكتسابها الدرجة القطعية، اما ان قراراته بمثابة توصيات ليس لها اية الزامية لاطراف النزاع ???

رأى بعض الباحثين في مجلس فض المنازعات ، ان قرارات المجلس تكتسب الصفة الالزامية من خلال ما اتفق عليه طرفي العقد والسلطات التي تم تحويلها للمجلس ، حيث يتفق طرفا العقد على نطاق القوة المطلوب اسباغها على قرارات المجلس ، فيكون لقرار المجلس الاثر القانوني ذاته الذي يكون للاتفاقات التعاقدية بين الاطراف ، أو الآثار المترتبة على قرارات المحاكم التي أخذت حجية القضية المقضية.

أما في حال عدم الاتفاق على هذا الاثر تشير قواعد (الفيديو) الى ان دور المجلس هو استشاري صرف، حيث تصدر القرارات عن المجلس على شكل توصيات غير ملزمة للاطراف ، الا انه يكون لها دور كبير في تقييم ادلة كل طرف اذا اثير النزاع امام هيئات التحكيم الخاصه او هيئات قضائية ، بل انه ليس هناك ما يمنع من اكتساب القرار صفة الالزامية اذا لم يعترض عليه اي طرف من اطراف النزاع خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما نص عليه نموذج عقد الفيديو.

يضاف الى ذلك انه قد يتفق اطراف النزاع على تخويل المجلس سلطة اصدار قرارات استشارية ، يقتصر مداها على يد العون لطرفي العقد في معرفة ابعاد بعض المسائل الفنية او القانونية التي ليسا على دراية بها ، تلك القرارات تكون ذات صفة غير ملزمة لهم ا ، فعادة ما يطلب اطراف العقد بعض المساعدة في تفسير بعض النصوص القانونية الخاصة بعقود الفيديو⁽¹⁾.

وهذا ما اكده عقد الفيديو فيما يتعلق بالقوة الالزامية لقرارات المجلس اذ جاء في المادة 4/20 انه (..... يتعين على المجلس خلال مدة لا تتجاوز 84 يوما من تاريخ تسلمه اشعارا باحالة الخلاف اليه ، او خلال اية فترة اخرى يقترحها المجلس ويوافق عليها الفريقان ، ان يتخذ قراره بشأنه ، ويشترط في هذا القرار ان يكون معللا، وان ينوه فيه على انه يتم اصداره عملا باحكام هذه المادة، ويعتبر هذا القرار ملزما للفريقين ويتعين عليهما تنفيذه، إلا إذا تمت مراجعته بطريقة التسوية الودية او من خلال اجراءات التحكيم كما سيرد لاحقا ، أو جرى التخلي عن العقد او نقضه او انتهائه ، ومع ذلك فانه يتعين على المفاوض في مثل هذه الحالة ان يستمر في تنفيذ الاشغال وفقا لاحكام العقد.

وإذا لم يرتض اي فريق بقرار المجلس فعليه خلال 28 يوما من تسلمه للقرار ، ان يرسل اشعارا للفريق الاخر يعلمه فيه بعدم رضاه ، كما له في حالة عدم تمكن المجلس من اصدار قراره خلال فترة ال (84) يوما او (حسبما يتفق عليه خلافا لذلك) من تاريخ تسلمه طلب احالة الخلاف اليه ، عندئذ يجوز لاي فريق وخلال فترة ال (28) يوما التالية لفترة (84) يوما المنقضية ، ان يعلم الفريق الاخر بعدم رضاه، وفي اي من هاتين الحالتين ، يتعين بيان الامر المتنازع عليه أو موضوع الخلاف واسباب عدم الرضى في ذلك الاشعار . ويجب التنويه على أن عدم الرضى في ذلك الإشعار يتم بموجب أحكام المادة (4/20) والمادة (7/20) من حيث إحالة النزاع إلى التحكيم والمادة (8/20) المتعلقة بعدم وجود مجلس أو انقضائه ، أو أي سبب آخر وبالنتيجة اللجوء للتحكيم مباشرة، حيث لا يجوزوا اللجوء إلى إجراءات التحكيم حول الخلاف، الا اذا تم اصدار الاشعار بعدم الرضى على النحو المحدد في هذه المادة .

اما اذا قام المجلس باصدار قراره المتعلق باي امر ولم يصدر اشعار بعدم الرضى من اي فريق خلال (28) يوما من بعد تاريخ تسلمه للقرار ، فان قرار المجلس يصبح نهائيا وملزما لكلا الفريقين). وذهب رأي آخر الى ان قرار مجلس فض المنازعات يتصف بالالزامية كأصل عام ، الا اذا تم حل النزاع بطريقة ودية او عن طريق التحكيم عند عدم الرضا بقرار المجلس⁽²⁾.

إلا أن هناك من يقول انه قد يبدو للوهلة الاولى ان الاتفاق على تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الانشاءات المبرمة وفقا لعقد الفيديو امام مجلس فض المنازعات، هو اتفاق على تحكيم، وان القرار الصادر من المجلس هو حكم تحكيم ، ولا يؤثر في ذلك التسمية التي يعطيها عقد الفيديو لهذه العملية،

(1) فياض، محمود، المرجع السابق ، ص 108 .

(2) السهلي، زيد بن عبدالعزيز، المرجع السابق، ص 80 .

ويبدو ان هذا الرأي يرى ان مجلس فض المنازعات والتحكيم هما وجهان لعملة واحدة ، فما الذي يمنع من اعتبار اللجوء الى مجلس فض المنازعات هو لجوء الى التحكيم وان اختلفت التسمية فالمضمون واحد، وقد علل ذلك بقوله ان اللجوء الى مجلس فض المنازعات يكون بارادة الاطراف تماما كما هو الحال بالنسبة للتحكيم ، فعند ابرام عقد المفاوضة قد يرغب الاطراف بحل نزاعاتهم عن طريق مجلس فض المنازعات، وبناء على ذلك نجد ان عقد الفيديو تضمن مثل هذا الشرط وهذه الحالة شبيهة بشرط التحكيم، عندما يرغب الاطراف بحل نزاعاتهم عن طريق التحكيم يقومون بادراج شرط التحكيم لحل منازعاتهم، وعليه فان الشرط المدرج في عقد الفيديو ، يمكن اعتباره شرط تحكيم وهو الذي يلزم الاطراف اللجوء الى المجلس لتسوية كل نزاع او خلاف او مطالبة تنشأ عن العقد او تتصل به ، كما يتشابه المجلس والتحكيم من خلال التكوين ، اذ ان تكوين المجلس انما يكون بارادة الاطراف ، ويتفق هذا الحكم مع ما هو مقرر في التحكيم ، كذلك الحال فيما يتعلق بالشروط المطلوبة في عضو مجلس فض المنازعات لا تتنافى مع ما هو مقرر في القانون والذي يعطي الحق للاطراف في تعيين المحكم بالشروط التي يتفقون عليها ، لئلا ان الاسباب التي ينتهي بها تعيين عضو المجلس يتفق مع ما هو مقرر في نصوص قانون الاجراءات من اسباب انتهاء مهمة المحكم ، وتتفق قواعد مسؤولية عضو المجلس ايضا مع القواعد العامة في المسؤولية والتي تجيز الاتفاق على الاعفاء منها الا في حالتي الغش والخطأ الجسيم⁽¹⁾.

الا ان هذا الرأي تعرض للانتقاد على اعتبار انه لا يكفي الاتفاق على تخويل شخص ثالث مهمة تسوية المنازعة حتى تعتبر مهمته تحكيما لانه ليكتسب هذه الصفة ، لا بد ان تكون مهمته تسوية النزاع بحكم ملزم لا يتوقف الزامه على قبول الاطراف ، وحيث لا تتوافر هذه الخاصية في قرار مجلس فض المنازعات فانه يتم استبعاد هذا الرأي وبالتالي لا يمكن اعتبار عضو المجلس محكما بالمعنى القانوني. وهناك من يرى ، ان مهمة اعضاء المجلس ما هي الا نوع من الخبرة ، فعرض مجلس فض المنازعات هو خبير ، وعلل رأيه بأن الخبير، هو الشخص الذي يبدي رأيا فنيا غير ملزم للاطراف ، كما هو الحال تماما بالنسبة لقرار المجلس، فهو ايضا غير ملزم بالفعل لهم بدليل حقهم في الاعتراض عليه، ولايتعارض ذلك مع اعتبار قرار مجلس فض المنازعات نهائيا وملزما في حال انتهاء المدة المقررة للاعتراض عليه من قبل الاطراف ، فهذا الوضع لا يتعارض مع الخبرة ، فهي وان كانت في الاصل غير ملزمة للاطراف الا انه لا يوجد ما يمنع من اتفاقهم على خلاف ذلك، الا ان هذا الرأي تعرض للانتقاد على اساس ان نظام الخبرة بالمعنى الدقيق يجعل مهمة الخبير قاصرة عن ابداء رأي فني دون ان يحدد حقوق الاطراف، بينما يناط بالمجلس تقرير حقوق طرفي النزاع وان ظل تقريرا غير ملزم⁽²⁾.

(1) والي - فتحي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، 2007، منشأة المعارف، ص 29.

(2) السيد خليل أحمد علي، مرجع سابق، ص 583.

ونرى ان قرار مجلس فض المنازعات يبقى رهن اتفاق الاطراف في بداية توقيع اتفاقية انشاء المجلس، فهم ان شاءوا جعلوا القرار ملزماً، بحيث يلتزم به الطرف المخالف دون اعتراض، أو جعل الاعتراض على القرار خلال مدة معينة لأطراف العقد للاعتراض عليه، وان شاءوا قصروا دوره على تقديم الرأي الاستثنائي ان شاءوا اخذوا به وان شاءوا تركوه وبالتالي فهو بمثابة عقد فيما بين الطرفين والعقد شريعة المتعاقدين .

الفرع الثاني

مدى اعتبار قرار مجلس فض المنازعات سناً تنفيذياً اختلفت الآراء حول حجية القرار الصادر عن مجلس فض المنازعات، وعن مدى امكانية اعتباره سناً قابلاً للتنفيذ مباشره ام ام دوائر التنفيذ في المحاكم، وذلك في ظل غياب نص في عقد الفيديو يحسم هذا الأمر، اضافة الى عدم الاحالة على قانون اصول المحاكمات المدنية فيما يتعلق بالمسائل التي لا يوجد فيها نص. مقارنةً بالتحكيم الذي تمت فيه هذه الاحالة، اذن ما الحل في هذه المسألة؟؟؟

لا تتور صعوبة في حال ارتضى الاطراف بقرار المجلس وقبلوا التنفيذ الاختياري له في الدوائر التنفيذية التابعة للمحاكم، اذ ينطبق على هذه الحالة ان العقد شريعة المتعاقدين، وبالتالي يتم ترجمة هذا الرضى بتنفيذ القرار الصادر عن المجلس، ولكن المشكلة تتور في حالة لم يعترض احد عليه خلال المدة المحددة للاعتراض، الا ان من صدر القرار ضده، رفض تنفيذ القرار فهل يجوز للطرف الاخر تنفيذ هذا القرار جبرياً؟

ذهب رأي الى ان الارشادات المرافقة للتعديلات الاخيرة لعقد الفيديو تجيز للطرف الذي صدر القرار لصالحه ان يشرع بتنفيذه جبرياً حيثما يسم ح بذلك القانون الواجب التطبيق، وحيث أن قانون أصول التنفيذ لا يجيز التنفيذ الا بسند تنفيذي من السندات المحدده حصراً فيه والتي ليس منها القرار الصادر عن مجلس المنازعات⁽¹⁾.

وبالنسبة لعقد الفيديو فلم يتحدث صراحة عن حجبية القرار امام القضاء، وانما عالج حالة عدم اعتراض اي من طرفي العقد على القرار خلال المدة المحددة، حيث انه اذا لم يقم اي فريق بارسال اشعار بعدم الرضى خلال الفترة المحددة وهذا 28 يوماً من تاريخ صدور القرار. واصبح القرار نهائياً وملزماً، ثم اخفق اي من الفريقين في الامتثال لهذا القرار، عندئذ يمكن للفريق الاخر ان يحيل موضوع عدم الامتثال هذا الى التحكيم مباشره دون حاجة الى المرور بالتسوية الودية والمنصوص عليها في المادة (5/20) من ذات العقد. وفقاً للمادة (7/20) من الفيديو وبالرجوع إلى المادة (6/20) من الفيديو.

(1) السيد خليل، احمد علي، المرجع السابق، ص 582 .

وفي هذه الحالة يجوز تنفيذ القرار الصادر عن مجلس فض المنازعات عن طريق قرار يصدر من هيئة التحكيم، اذ يعتبر حكم التحكيم ملزماً للطرفين، ويصبح قراراً تنفيذياً⁽¹⁾. ورغم أن القرار الذي يتوصل اليه المجلس ليس حاسماً للنزاع، بحيث لا يعتبر كافياً للتنفيذ الجبري الا انه وبما تضمنه من بيان وقرار مسبباً تسبباً صحيحاً يشكل تحضيراً مهماً يسهل مهمة المحكمين في إصدار حكم يلزم الطرفين بما جاء في قرار المجلس دون م حولة⁽²⁾ .

فعلى سبيل المثال وباختصار، فإنه في الدعوى القائمة بين (CRW) للعمليات المشتركة و PT (Perusahann Negara TBK 2011) أيدت محكمة الاستئناف في سنغافورة قرار المح كمة العليا بشأن رفض تطبيق قرار لمجلس فض النزاعات والذي كان «ملزماً» ولكنه «ليس نهائياً وملزماً»، حيث تقدم أحد الطرفين بمذكرة تفيد عدم رضاه عن القرار ، وقد أثار ذلك دهشة وقت صدوره وقوبل بكثير من الانتقادات، وتبع ذلك قراراً جديداً من المحكمة العليا في سنغافورة بين نفس الأطراف بخصوص نفس قرار مجلس فض النزاعات المحول للمحكمة للمرة الثانية ، وهنا سمحت المحكمة بتطبيق قرار مجلس فض المنازعات جزئياً، على أساس أن هذا الأمر قد تم تطبيقه بوضوح كإجراء توسطي وليس قراراً نهائياً⁽³⁾. ورزى ان القرار الصادر عن مجلس فض المنازعات يجب أن يعتبر سنداً تنفيذياً في حالة أي تعديل للفيديك وذلك اذا ما ارتضى الاطراف به ولم يقوموا بالاعتراض عليه خلال المدة المحدده ، وهو الوسيلة الانجح لحسم هذا النزاع ، وذلك ليكون لطرفي النزاع اختيار وسيلة واحدة من الوسائل البديلة ، باختيارها يكون التنازل عما عداها من الوسائل ويكون القرار الصادر عنها ملزماً لهم في حال قبوله دون الإضرار للجوء إلى التحكيم.

المطلب الثاني

تقييم مجلس فض المنازعات وانقضاؤه

يعتبر مجلس فض المنازعات اسلوباً من الاساليب الودية لفض المنازعات وتسويتها دون احداث شرح بين طرفي العلاقة اللذي طالها تجمعهما مشاريع مشتركة ، وذلك من خلال تشكيلهم من شخص او اشخاص تتوافر لديهم الحكمة والخبرة الفنية والاستقلال والحيادية ، حيث يعرض النزاع على هذا المجلس ويقدم كل من الطرفين بيناته، التي يقوم المجلس بدراستها واصدار قراره على نحو ما تقدم. ولا شك ان الخبرة العملية اثبتت ان لهذا المجلس من المحاسن و المساويء، شأنه في ذلك شأن كافة وسائل فض المنازعات ، وهذا يتفق مع الطبيعة البشرية القاصرة عن ايجاد حلول تتسم بالكمال ،

(1) السادات، محمد محمد ، المرجع السابق، ص460

(2) السيد خليل ، احمد علي ، المرجع السابق ، ص 588 .

(3) ستيورت جوردان ، فض النزاعات وسيلة حل الخلافات في المستقبل ، بحث منشور على مجله الخليج للانشاء www.gulfconstructionmagazine.com الاصدار 9 ، العدد 6 ، يونيو 2015 ، بتاريخ 2015/3/15.

وتوفير الحلول الكاملة والشاملة لحل النزاعات بأسرع وقت وبأقل الخسائر ، وندتاول تقييم هذا المجلس في
المطلب الأول ثم وفي الفرع الثاني نتناول انتقاؤه .

الفرع الاول

تقييم مجلس فض المنازعات

نتناول في هذا الفرع مزايا مجلس فض المنازعات في بند ثم مساوئه في بند ثانٍ :

البند الاول: مزايا مجلس فض المنازعات

تقوم فلسفة الوساطة الخاصة بالمجلس على نظام التدخل المبكر في المنازعات العقدية ، التي
يتعذر على طرفي العقد ايجاد حلول لها إلا من خلال الاستعانة بخدمات طرف ثالث مستقل ، يضمن في
عمله الحياد والمهنية اضافة الى معاصرته لتطور المشروع ، حيث سيقوم هذا الطرف (مجلس فض
المنازعات) لتقديم حلول سريعة فعالة خلال فترة تنفيذ المشروع وليس بعد الانتهاء منه ، كما انه سيضمن
تمثيل مصالح طرفي النزاع بشكل متوازن ، حيث نص عقد الفيديو على تشكيل المجلس في بداية حياة
المشروع بمعرفة اطراف العقد الانشائي ، وله مهمة التوصل الى حلول وقتية للنزاعات التي قد تنشأ اثناء
تنفيذ المشروع في اسرع وقت ، حيث يقوم هذا المجلس على اساس استفادة اعضائه من خبرتهم الشخصية
والتخصصية على نحو يسهل معه التعامل مع القضايا القانونية والفنية ذات العلاقة بموضوع النزاع⁽¹⁾ .
ثم ان التعيين المبكر والزيارات الدورية للموقع من قبل المجلس ، يجعله يتعرف على المشروع
بشكل مفصل ودقيق و اكثر قدرة على معاينة المشاكل اولا باول عند حدوثها ، مما يتيح معالجتها بسرعة
عند حدوث اي نزاع تمهيدا لاعطاء القرار المناسب⁽²⁾ .

كما أن المجلس سيقوم بالتصدي لحل النزاع مباشرة وفي مراحله الأولية وعند وقوعه مباشرة،
وبالتالي لن تتوفر البيئة التي ستؤدي إلى إهمال موضوع النزاع من جانب أحد الأطراف متوقعا انتهاءه
بمرور الزمن، ولن يجد المهندس عذرا لعدم استطاعته متابعة وتوفير وثائق النزاع نتيجة انشغاله بأنشطة
المشروع اليومية لأن المجلس سيقوم بكل ذلك ، وبذلك يتم القضاء على المشاعر العدائية من الكره والحق
التي يكنها أحد الطرفين للآخر نتيجة لعدم الاهتمام او التجاوب او التأخير⁽³⁾ .

ونتيجة لذلك فإن ان وجود المجلس يخفف من حدة التوتر والنزاع ، ويؤدي الى حل مبكر
للنزاعات، كما أن وجوده يمكن طرفي العقد من الاستعانة به والاستفادة منه كأداة استشارية، وبالتالي يتم
اللجوء اليه لآخذ النصح بصورة غير رسمية مما قد يساعد على تلافي النزاع⁽⁴⁾ .

(1) محمود فياض، المرجع السابق، ص 105 .

(2) فتحة، محمد سعيد، المرجع السابق، ص 10.

(3) سراج الدين، محمد عبدالله يار، المرجع السابق، ص 109.

(4) العطار، مها اشقر عبدالله، المرجع السابق، ص 31.

ويساعد وجود المجلس على بث روح التعاون بين الجهاز التنفيذي للمقاول والجهاز الإشرافي للمالك للوصول الى أعلى درجات الفعالية لتنفيذ المشروع. لعلهما أن هناك زيارات دورية يقوم بها مجلس فض النزاع المكون من أفراد على أعلى مستوى من الخبرة في مجال المشروع والذي يتوقع منهم الاجتماع بالطرفين اثناء الزيارات الميدانية⁽¹⁾. وفي هذا يشكل رقابة ضمنية من قبل المجلس على فريقى التنفيذ والإشراف.

كما أن هناك مرونة عملية عالية لعمل المجلس، وقدرة الاطراف على تعديلها بما يتناسب والظروف الخاصة بطبيعة كل مشروع، فهي ذات طبيعة عقدية يحكمها الاتفاق، لا القانون، فالبنود الخاصة بالمجلس ليست ملزمة بحد ذاتها، اذ يمكن للاطراف الاتفاق على تعديل البنود المنظمة لعمل المجلس كالاتفاق على التعديل في الإجراءات، فالشروط العامة تكون معروفة مسبقا مما يغني الاطراف المتعاقده عن اعادة كتابتها او التفاوض بشأنها في كل مرة يتم فيها ابرام المقاوله لا سيما بالنسبة للشروط الالزاميه، ولكن اذا اتجهت الارادة الى استبعاده اي من هذه الشروط العامه، يقوم الاطراف بوضع شروط تتناسب معهم، وبالتالي تعدل الشروط التي وضعها الاطراف من الشروط العامه، مثلا كالاتفاق على تعديل المدد او الاجراءات التي يقوم بها المجلس⁽²⁾.

كما أن المجلس يولد طمأنينة وثقه بالاجراءات بها يترتب عليه استبعاد فكرة التحيز او المحاباه لطرف على حساب الطرف الاخر في القرارات التي يصدرها المجلس لأن أعضاء هذا المجلس قد تم اختيارهم من قبل طرفي العقد، ويفترض من أي من هؤلاء الأعضاء أن يتمتع بثقة جميع الأطراف. وإذا ما قارنا كلفة المجلس بكلفة التحكيم او التقاضي، يتبين لنا ان كلفة مجلس فض المنازعات اقل بكثير من التحكيم أو التقاضي، ومن المؤكد انه كلما كان المشروع كبيرا ومعقدا ك لما كانت كلفة استخدام مجلس فض المنازعات في المشروع اجدى، اما في المشاريع الصغيره والسهله فيفضل استخدام فرد واحد لمجلس فض النزاعات لكي تكون الكلفه بحدود مقبوله، هذا مع العلم ان بدل اتعاب المجلس تدفع بالتساوي بين فريقى العقد ويدفعها المقاول كامله ثم يسترد 50% من المالك، فضلا عن انه عادة ما تكون قيمة العطاء المقدم من المقاولين في حال وجود بند في العقد يحتوي على شرط تكوين مجلس لحل النزاعات، هي ادنى من قيمة العطاءات في العقود التي لا تحتوي على هذا البند نظرا لوضوح كلفه فض النزاعات⁽³⁾.

(1) سراج الدين، محمد عبدالله يار، المرجع السابق، ص 109 .

(2) العطار، مها اشقر عبدالله، المرجع السابق، ص 32 .

(3) فتحة، محمد سعيد، المرجع السابق، ص 11.

ويتميز عمل المجلس ب الخصوصية والسرعة، وذلك على عكس القضاء الذي تكون جلساته علنية، فجميع جلسات المجلس سرية⁽¹⁾. وفي ذلك حفظاً للأسرار المهنية والمالية لطرفي النزاع. وقلما يعترض أطراف النزاع على قرارات المجلس ، لان مبدأ مجلس فض المنازعات يعتمد على ثقة الطرفين في حكم وقدرات اعضاء المجلس . خاصة عندما يجدون بين أيديهم قرارات مسببه ومعلله ومستندة إلى بيانات غير معترض عليها من قبل أي من الطرفين على الأغلب. إضافة إلى أن عدم إلزامية قرار مجلس النزاع يضع طرفي العق د أمام خيارات صعبة في حالة عدم الموافقة على هذا القرار لأنه إحالة⁽²⁾ وتحول الموضوع إلى التحكيم أو القضاء فان الطرف غير الموافق سيكون الطرف الأضعف ، إضافة إلى أنه غالباً ما يحدث النزاع في المشاريع الكبيرة عدة مرات وفي مواضيع مختلفة أثناء حياة المشروع . ويندر أن تكون توصية مجلس فض النزاع في جميع النزاعات في صالح طرف واحد (وإن كان لا يستبعد ذلك)، مما يعطى القبول والرضى لدى الطرفين، ويدفع كلا منهما لقبول توصية المجلس ضده لكي يحصل على التوصية التي في صالحه . وينتج عن ذلك علاقة جيدة بين الطرفين لأن نتيجة النزاع في المشروع عموماً قد تمت على أساس مبدأ "كاسب / كاسب" . كما أن سهولة التوصل إلى الحقائق عند حدوث النزاع ومعالجته في مراحله الأولى نتيجة عدم مضي الزمن على الوقائع ، إضافة إلى وجود جميع المهندسين والاستشاريين في المشروع لمقابلتهم والحصول على خلفيات الموضوع من الجميع ، كما أن أيأ من طرفي النزاع ، غالباً ما يكون مقتنعاً بأن توصية المجلس - حتى وإن لم تكن في صالحه - قد تمت تحت رؤية واضحة لابعاد النزاع وعلى النقيض ففي حالة تاخير النزاع حتى نهاية المشروع غالباً ما ينتقل المهندسين والمستشارين الى مشاريع اخرى، حيث يصعب احضارهم علاوة على تقادم الزمن على وقائع المشروع مما يضعف درجة وضوح الرؤية للوقائع لدى البعض وبالتالي زيادة تكاليف معالجة النزاع . إضافة إلى أن قبول القرار في النزاع من الطرفين يسهل حصول الأطراف على تعويضاتهم ، فالمقابل ستتحسن تدفقاته النقدية نتيجة موافقة المالك على نتيجة النزاع مما يساعده في تنفيذ المشروع ، والمالك أيضا سيكون لديه وضوح أكبر للتكلفة الكلية للمشروع قبل انتهاء ترفيذه بعد معرفة ماله وما عليه. ومن ميزات مجلس فض المنازعات أن مهمته لا تنتهي باصدار القرار في موضوع النزاع ، بل تستمر مهمة اعضاءه باكمال الاعمال الانشائية في المشروع⁽³⁾.

(1) العطار، مها اشقر عبدالله، المرجع السابق ، ص33 .

(2) سراج الدين ، محمد عبدالله يار، المرجع السابق، ص 110 .

(3) السهلي ، زيد بن عبدالله ، المرجع السابق ، ص81 .

وهناك ميزة كبيرة لمجلس فض المنازعات حتى في حال فشله، لأن هـ بعمله يكون قد هيأ النزاع للوصول إلى التحكيم بمرونة وسهولة، بحيث يكون قد فند النزاع، وعرف كل من الطرفين المتنازعين ما له وما عليه وهو أقرب في ذلك إلى ما يقوم به قاضي إدارة الدعوى المدنية⁽¹⁾. كما يتميز عمل مجلس فض المنازعات بعدم إعاقة سيره وتقديم العمل، حيث يباشر عمله دونما حاجة إلى توقيف العمل أو عرقلة سيره.

ويبدو من خلال الواقع العملي أن عملية فض النزاعات قد حققت نجاحاً هائلاً في المملكة المتحدة، كما أن ردود الفعل القادمة من البلدان الأخرى تبدو جيدة أيضاً، كما أنها مماثلة كثيراً لعملية التحكيم، وقد يكون ذلك مؤشراً جيداً لعملية فض النزاعات . ويمكن تطبيق هذه العملية في أي وقت من قبل أي من الطرفين⁽²⁾.

البند الثاني: سلبيات مجلس فض المنازعات

لا شك ان مجلس فض المنازعات شأنه شأن اي نظام يعترضه النقص والقصور في بعض جوانبه ، لذلك لا بد من القاء الضوء على مثل هذه السلبيات، لمحاولة الارتقاء به ومعالجة نقاط ضعفه ومن ضمن هذه السلبيات ما يلي:

1. يمكن ان يؤدي احالة النزاع الى مجلس فض المنازعات وبشكل خاص في العقود الدولية، الى تكاليف باهظة ترهق كاهل صاحب العمل ، وخصوصا في المشاريع الضخمة التي تحتاج طبيعتها الى تشكيل مجلس من ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاصات الدقيقة من دول اخرى ، مما يتطلب نفقات اكثر ، نتيجة تنقلهم من بلدانهم الى البلد الذي يتم فيه تنفيذ المشروع ، وكذلك نفقات الإقامة والمواصلات والمقابلات، إضافة لنفقات ترجمة الوثائق والمستندات وغيرها خاصة اذا كانت لغة العضو تختلف عن اللغة التي صيغ بها العقد⁽³⁾.

2. يؤخذ على مجلس فض المنازعات ان قراراته ليست الزامية للاطراف ، حيث أن تنفيذها متروكاً لارادة طرفي العقد، فان ارتضوا بها ثم تنفيدها ، وان لم يرتضوا بها ، قدموا اعتراضا عليها⁽⁴⁾، بل حتى لو لم يعترضوا عليها يحق للطرفين او احدهما اللجوء الى التحكيم لاستصدار حكم قابل للتنفيذ ، وبالتالي فإن وجود هذه الحرية لاطراف النزاع ، تجعل من قرارات مجلس فض المنازعات اسلوبا غير جدي وملزم لحل نزاعات الافراد، فهو لا يعدو ان يكون بمثابة توجيهات او توصيات للاستئناس بها ليس الا .

(1) المادة 59 من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنية رقم (24) لسنة 1988، في صيغته المعدلة بموجب القانون رقم (16) لسنة 2006.

(2) ستيورت جوردان، المرجع السابق .

(3) العطار ، مها اشقر عبدالله ، المرجع السابق ، ص 29 .

(4) خير حسن بني فصل نادر، مرجع سابق، ص 322.

3. لم ينص عقد الفيديو على نصوص خاصة برد اعضاء المجلس أو تحييمهم ، اسوة برد وتحييمه القضاة والخبراء في حالة توفر سبب ما أسباب الرد أو التحييم يستدعي ذلك مما قد يؤثر على حياديتهم واستقلالهم .
4. تعتبر مدة ال 84 يوما اللازمة لاصدار قرار من قبل المجلس طويله نسبيا بالنظر الى اهمية الوقت في مثل هذه العقود .

الفرع الثاني

انقضاء مجلس فض المنازعات وانتهاء تعيين العضو فيه

يمكن لعضو المجلس أن يستقيل شريطة أن يعلم الفريقين بإشعار مدته (28) يوماً . وفي حالة استقالته أو موته أو عجزه عن أداء مهامه أو إنهاء عقده أو رفضه الاستمرار في أداء مهامه بموجب هذه القواعد، فإنه يتعين على الفريقين أن يقيما بتعيين بديل له خلال (14) يوماً من تاريخ انقطاعه (1) وفقاً للمادة 13 من الفيديو (الشروط الخاصة الإضافية)

ويستفاد مما سبق أنه لا يجوز لأي طرف من طرفي العقد منفرداً إنهاء عمل أي عضو في المجلس دون موافقة الطرف الآخر، حتى العضو الذي اختاره هذا الطرف فإنه لا يتمكن من إنهاء عضويته وتحدث هذه الحالة عندما لنصف هذا العضو بالجياد والموضوعية والا يبحاز إلى موقف من اختاره فيسارع من اختاره إلى طلب إنهاء عمل هذا العضو إلا أنه لا يجب إلى طلبه إلى بموافقة الطرف الثاني.

أما مدة تعيين المجلس (بما في ذلك كل عضو فيه) فإنها تنتهي وفقاً للمادة (2/20) من الفيديو بعد (60) يوماً من التاريخ الذي تصدر فيه شهادة تسلم الأشغال أن لم يكن هناك خلاف محال للمجلس وينظر فيه، كما تنتهي مدة التعيين للمجلس بعد (30) يوماً من قيام المقاول بتقديم المخالصة عن دفعة الانجاز اذا كانت هناك خلافات محاله الى المجلس و متعلقة بمطالبات قدمها المقاول (بموجب شروط العقد) الا اذا اتفق الفريقان على مدة تختلف عن ذلك ، ويتعين على المجلس في مثل هذه الحالة إصدار قراره ضمن هذه المدة .

ويتم اصدار هذه المخالصة وفقاً للمادة (2/14) من الفيديو والتي بموجبها(2):

ينبغي على المقاول، عند تقديمه للمستخلص النهائي ان يسلم صاحب العمل اقراراً خطياً يثبت فيه ان المستخلص، الختامي " يشكل التسوية الكاملة والنهائية لجميع المبالغ المستحقة للمقاول بموجب العقد، او ما يتصل به ويمكن النص في هذه المخالصة على انها لا تصبح نافذة المفعول الا بعد اعادة

(1) البهجي، عصام أحمد، مرجع سابق، ص 285.

(2) المادة 12/14 من دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية ، الجزء الثاني ، طبعه 2010 .

ضمان الاداء او ضمان اصلاح العيوب حسب واقع الحال ، الى المفاوض وتسلمه لما تبقى له من رصيد المبالغ المستحقة له، وفي هذه الحالة تعتبر المخالصة نافذة من هذا التاريخ .
وإذا اتفق الفريقان على استمرار المجلس في عمله خلال فترة الاشعار بالعيوب (مد الصيانة) فإن انتهاء مدة المجلس تنتهي بانتهاء هذه المدة ، وفي هذه الحالة يتم تخفيض بدل (المبلغ الشهري المقطوع) كأتعاب لأعضاء المجلس الى النصف.

الخاتمة

بالرغم من بعض السلبيات التي تعترض مجلس فض المنازعات فإنه يشكل اسلوباً لمعالجة وإنهاء كثير من النزاعات والخلافات خاصة إذا تم تشكيله في وقت مبكر يمكنه من متابعة المشاكل اولا باول ويعالجها بسرعه، دون تركها تتفاقم، اضافة الى ان الزيارات الدورية التي يقوم بها المجلس لها دور فعال في حل النزاع بشكل افضل ، بحيث يكون المجلس على اطلاع على الم شاكل والعقبات مما يسمح له بمراجعة وملاحقة المطالبات وحلها على الدوام فلا تبقى متروكة دون نظر حتى تتفاقم ، اضافة الى ان المجلس من شأنه ان يقدم اراء استشاريه بطلب من طرفي عقد المفاوضة وخاصة في مجاله تفسير بعض المسائل المعقدة او غير الواضحة وهذا من شأنه وضع حد لاي خلافات مستقبليه ، وبالتالي يعتبر وسيلة ناجحة لفض المنازعات اذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات التي سنذكرها لاحقا وقد خلصنا الى عدد من الاستنتاجات نذكرها تباعا على النحو الاتي:

1. يعتبر مجلس فض المنازعات من الوسائل المعروفة من ذ عقود ليست بالقريبه ، فقد نشأت فكرته في الولايات المتحدة الامريكية حيث استعملت لاكثر من 45 عاماً في حل النزاعات في المشاريع الانشائية الكبرى لا سيما في مشاريع السدود ومشاريع المياة الكبرى وأعمال البنية التحتية.
2. مجلس فض المنازعات وسيلة من الوسائل البديله لفض المنازعات فهو ليس تحكيمياً او نقاضي أو ساطة.
3. يضم المجلس شخصاً واحداً أو ثلاثة أشخاص او أكثر حسب تعقيد المشروع (من الاشخاص المستقلين الحيايين ومن ذوي الاختصاص والكفاءة والذين يتم اختيارهم من قبل طرفي العقد.
4. يشترط في اعضاء مجلس فض المنازعات صفات معينة من اهمها ان يكون متمتعا بالمعرفة الفنية الفائقة، وبادارة العقود ، وان يكون متمرسا بلغة الاتصال المحددة ، وان يكون لديه الوقت الكافي لاداء مهمته في مراحلها المختلفة، وان يتصرف كخبير غير متحيز.
5. تكتسب قرارات المجلس الصفة الالزامية من خلال ما يتفق عليه طرفه العقد. والسلطات التي تم تخويلها للمجلس بموجب هذا الاتفاق ، حيث يتفق طرفا العقد على نطاق القوة المطلوب اسباغها على قرارات المجلس، فيكون لقرار المجلس الاثر القانوني ذاته الذي يكون للاتفاقات التعاقدية بين الاطراف ، وفي حال عدم الاتفاق على هذا الاثر تشير قواعد (الفيديك) الى ان دور المجلس هو استشاري صرف ، حيث تصدر القرارات عن المجلس على شكل توصيات غير ملزمة للاطراف .

التوصيات

1. العمل على توعية اطراف التعاقد في المشاريع الانتشائية (اصحاب العمل والمقاولون)، الى أهمية اللجوء إلى مجلس فض المنازعات كوسيلة بديله لفض منازعاتهم عن طريق تسليط الض وء على مزايا المجلس في فض الخلافات من خلال وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات العلمية .
2. اضاء صفه الالزامية على قرارات مجلس فض المنازعات من خلال جعل القرارات الصادره عنه اسناداً قابله للتنفيذ مباشره لدى دوائر التنفيذ ، ولا مانع من اخضاع هذه القرارات لرقابه ال محاكم من خلال اعطائها الحق في التأكد من سلامة الاجراءات المتبعه فيها . كما هو وارد في قانون التحكيم والذي يعطي الحق لرقابة المحكمة على الجوانب الإجرائية للتحكيم دون الجوانب الموضوعية .
3. العمل على تقليص المدة اللازمة للمجلس لاصدار قراره وهي 84 يوماً حيث نعتبر هذه المدة طويله في مثل هذه العقود التي تقاس فيها الزمن بالمال، ووضع سقف ادنى واعلى للمدة بحيث يحقق مصلحة كل من طرفي العلاقه التعاقدية .
4. النص على حالات رد او تنحي الاعضاء في حال استجدت ظروف ممكن ان تؤثر على حياديتهم واستقلالهم او احالة ذلك الى قانون اصول المحاكمات المدنيه فيما يتعلق بتنحي القضاة او تنحيتهم .
5. اعتماد مجموعة من الخبراء الكفاء والمؤهلين قانونيا وفنيا - على ان يراعى في اختيارهم وجود مهندسين وقانونيين - محليا وعالميا من جميع انحاء العالم ، ووضع شروط دقيقة لاختيار الاعضاء بحيث لا يسمح بترشيح اي عضو خارج مجموعة الخبراء المعتمدين محليا ودوليا ضمن جداول معتمدة رسمياً .
6. الارتقاء بمجلس فض المنازعات من حيث اجراءات تشكيله وحجيه قراراته بحيث يستفاد من مزايا كافة الوسائل الودية لتسوية المنازعات وتلافي العيوب في كل منها .
7. دعم البحوث العلمية والتدريب على وسيلة فض المنازعات والوسائل البديلة الأخرى ، وإعداد أشخاص مؤهلين للقيام بهذه المهمة وبالوسائل البديلة لحل المنازعات، وذلك بالتعاون مع نقابة المهندسين وكليات الدراسات العليا في الجامعات وابتعاث أشخاص قانونيين ومهندسين للقيام بهذه المهام والاستفادة من تجارب الدول الغربية الرائدة في هذا المجال.
8. ضرورة تعديل القوانين والانظمة للتوفيق بينها وبين متطلبات استخدام هذا الاسلوب كوسيله سهله وسريعه واقتصاديه لفض المنازعات .
9. احاله النص الوارد في نصوص الفيديو فيما يتعلق بمجلس فض المنازعات على قانون اصول المحاكمات المدنيه في المواد الخاصه باداره الدعوى المدنيه والاجراءات الأخرى.

أولاً: الكتب والرسائل

1. البهجي، عصام أحمد، عقود الفيديو وأثرها على التزامات المقاول والمهندس ورب العمل ، دار الجامعة الجديدة، ط1، 2008.
2. خلف، داود شحادة، مجلس فض المنازعات واساليب التسوية الودية، جمعية عمال المطابع التعاونية ، الاردن، الطبعة الاولى، 2005 .
3. خلف، داود شحادة، دليل استخدام عقد الإنشاءات (فيديو 1999) مدارك وتطبيقات، جمعية عمان، مطابع الأردن - عمان، ط1، 2002.
4. خير حسن بني فضل، نادر، آثار اعتماد عقد مقاولات أعمال التشييد (فيديو 1999) كمصدر للتنظيم القانوني لعلاقة الأطراف في فلسطين، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص بكلية الدراسات العليا في جامعة النجراح الوطنية، نابلس، فلسطين، عام 2015.
5. السهلي، زيد بن عبدالعزيز ، التحكيم في المنازعات الهندسية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض .
6. عباس، نبيل محمد ، وخلصي ، محمد ماجد عباس ، المطالبات ومحكمة التحكيم وقوانين التحكيم العربية، دار الكتب القانونية ، مصر، المحلة الكبرى ،سنة 2005 .
7. العطار، مها اشقر عبدالله ، مدى كفاية التنظيم القانوني لمجلس فض المنازعات في عقود الفيديو الاحمر، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2011.
8. نصار، جمال الدين أحمد، خلوصي، محمد ماجد، قانون وتشريعات عقود لاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين فيديو، ط1، مصر، دار الجامعة الجديدة، 1999.
9. والي، فتحي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 2007.

ثاني: الأبحاث والمقالات والدراسات

- 1 أبو العينين ، محمد ، الطبيعة الخاصة والمميزة لصناعة التشييد والبناء واثرها على وسائل حسم النزاعات ، مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني الدولي حول التحكيم الهندسي، السعودية، سنة 2002.
- 2 ترادكة، لافي محمد ، الية تسوية منازعات عقود البناء والتشييد : الحل بالتفاوض والحسم بالتحكيم ، دراسة مقارنة بين عقود الفيديك القديمة طبعة عام 1987 وقواعد الفيديك الحديثة طبعة عام 1999 ، المؤتمر الثامن عشر ، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، 2010 .
- 3 سادات، محمد محمد ، اليات تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الفيديك ، دراسة في ضوء قواعد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين ، المؤتمر الثامن عشر، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2010.
- 4 -ستيبورت جوردان ، فض النزاعات وسيلة حل الخلافات في المستقبل ، بحث منشور على مجله الخليج للانشاء، www.gulfconstructionmagazine.com , الاصدار 9، العدد 6، يوني 2015 .
- 5 سراج الدين ، محمد عبدالله يار ، بحث بعنوان معالجة منازعات مشاريع التشييد بالمملكة العربية السعودية باستخدام مجلس مراجعة النزاع ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية ،مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العلوم الهندسية، عدد 2، سنة 2006 .
- 6 السيد خليل ، احمد علي ، بدائل التقاضي عند تسوية المنازعات الناشئة عن عقد مقاولات اعمال الهندسة المدنية ، المؤتمر الثامن عشر ، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2010 .
- 7 - الشوا، اسامه مجدي، اهمية ان يكون المحكم مهندسا (استنتاجات وتوصيات) ، محاضره قدمت في المؤتمر الثاني للتحكيم الهندسي، تنظيم الهيئه السعوديه للهندسه بالتعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض ، 5-7 مايو ، 2002.
- 8 فتحة، محمد سعيد، مجلس فض المنازعات (D A B) DISPUTE ADJUDICATION BOARD () عقد الفيديك نموذج ا، مجلة المهندس القانونية الالكترونية ، العدد الثالث ، صادرة عن مكتب جمعة وغصن للمحاماة والدراسات القانونية ، 2009.
- 9 فياض، محمود، عقود البناء والمقاولات الصغيرة في فلسطين بين قصور النظرية واشكالات التطبيق ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، دراسة تم انجازها بدعم من الامم المتحدة الالمانى UNDP/PAPP ، 2013 .
- 10 نعمان، جمال صابر ونعمان، احمد نعمان، ما هو دور المهندس في فض المنازعات الناشئة عن عقود الفيديك، مقال منشور على موقع bayt.com، تم توثيق المعلومة بتاريخ 2015/6/22 .